

كفاية رأس المال وربحية المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الدكتور: حيدر حيدر *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير نسبة كفاية رأس المال في ربحية المصارف السورية الخاصة. استخدمت الدراسة بيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة خلال الفترة من 2010 إلى 2021. تم استخدام نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية كمقاييس لكفاية رأس المال والربحية. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار البسيط ونموذج الانحدار المتعدد مع وجود متغيرات ضابطة. كما تم إجراء اختبار Granger Causality للعلاقة السببية بين كفاية رأس المال والربحية. أظهرت نتائج الانحدار وجود تأثير معنوي لكفاية رأس المال في الربحية حتى بعد إضافة المتغيرات الضابطة. كما أظهر اختبار granger causality إلى أن اتجاه السببية هو من كفاية رأس المال إلى الربحية.

الكلمات المفتاحية: المصارف، الربحية، كفاية رأس المال، نموذج الانحدار وفق طريقة المربعات الصغرى.

Capital adequacy and profitability of Syrian private banks listed at Damascus Stock Exchange

ABSTRACT

The aim of this study is to exam the effect of capital adequacy ratio on the profitability of Syrian private banks. The study used data from published annual financial reports over the period from 2010 to 2021. Ratio of equity to total assets and return to equity were used as measures for capital adequacy and profitability. The study utilized a simple regression model and multivariate regression model with control variables. A Granger causality test for the relationship between capital adequacy and profitability were conducted. Results show that the effect of capital adequacy ratio is significant and positive, even after including control variables the regression model. Additionally, the granger causality test referred to a significant granger causality from capital adequacy to profitability.

Keywords: Banks, profitability, capital adequacy, OLS, granger causality.

مقدمة:

تتبع أهمية الربحية من كونها عنصر أساسي في خلق قيمة المصرف وتعظيم ثروته ومن تأثيرها على قرارات الاستثمار والادخار وعلى حاجة الشركة للتمويل الخارجي ومن كونها أيضا مؤشر لمدى نجاح الإدارة في تحقيق اهداف المصرف (Mendoza & Rivera, 2016; Menicucci & Paolucci, 2017). جعلت هذه الأهمية عملية تحديد العوامل المؤثرة على الربحية أمرا أساسيا لنجاح الإدارة واستمرار المصرف (Menicucci & Paolucci, 2016). هذا بدوره دفع الكثير من الباحثين لدراسة المحددات الداخلية والخارجية لربحية المصارف (كما سيتبين ضمن مراجعة الأدبيات السابقة). من العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف والتي وردت في الدراسات: السيولة، كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية، حجم المصرف، الخطر الائتماني. ونظراً للأهمية الخاصة لكفاية رأس المال في القطاع المصرفي ركزت بعض الدراسات على فحص فقط تأثير كفاية رأس المال على الربحية كما في (Berger A. , 1995; Oino, 2018; Obsorne, Fuertes, & Milne, 2012). تعتبر نسبة كفاية رأس المال العالية مؤشر للسلامة العامة للمصرف لأنها تعزز ثقة المودعين بالمصارف خلال ظروف الاقتصاد الكلي غير المستقرة وتساعد المصارف على تحمل الخسائر وتقليل مخاطر الإفلاس خلال الأوقات الصعبة (San & Heng, 2013; Menicucci & Paolucci, 2016). ويمكن إدراك أهمية كفاية رأس المال في القطاع المصرفي من واقع أن تنظيم رأس المال يُمثل أحد المحاور الرئيسية لعملية الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي حيث يتوجب على المصارف الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال لتحمل الخسائر غير المتوقعة أو التأثير السلبي للصدمات الخارجية (Francis & Osborne, 2010).

تأتي أهمية هذه الدراسة من فحصها للعلاقة بين اثنان من العوامل الأكثر تأثيرا في بقاء واستمرارية المصارف، كفاية رأس المال والربحية، وذلك تطبيقا على المصارف السورية الخاصة حيث تواجه هذه المصارف بيئة عمل صعبة ناتجة عن الأزمة الداخلية والعقوبات المفروضة على سورية. أدت هذه الأزمة إلى تراجع حاد في الأنشطة الاستثمارية والادخارية مما أثر على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة وأدى إلى زيادة

في المخاطر الائتمانية (مخاطر الإفلاس والتخلف عن السداد) (ESCWA, 2020). تم عزل القطاع المصرفي السوري عن أنظمة الدفع والتسوية الدولية كما تم تجميد أرصدة المصارف الخارجية مما زاد من الصعوبات التي تُعاني منها المصارف السورية (Gobat & Kostial, 2016). مع تزايد المخاطر التي تتعرض لها المصارف السورية، تزداد أهمية كفاية رأس المال لتغطية الخسائر على قد تتجم عن المخاطر أو الصدمات غير المتوقعة ويزداد الاهتمام بالتأثيرات المحتملة لنسب كفاية رأس المال في المؤشرات الداخلية للمصارف، وعلى الأخص الربحية.

مشكلة البحث:

نظرا لأهمية احتفاظ المصارف بنسب رأسمال كافية لتحقيق المتطلبات التنظيمية ولمواجهة خسائر المخاطر المختلفة يتوجب معرفة مدى تأثير نسب كفاية رأس المال المرتفعة في الربحية والتي تمثل العامل الأهم في تعظيم قيمة المصرف وفيما إذا كانت الربحية هي التي تؤثر في نسب كفاية رأس المال المحتفظ بها من قبل المصارف. وعليه يُمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلين التاليين:

- هل تؤثر نسب كفاية رأس المال المحتفظ بها من قبل المصارف في الربحية وماهي طبيعة هذا التأثير
- هل يُمكن التنبؤ بنسب كفاية رأس المال من خلال الربحية
- هل يُمكن التنبؤ بالربحية من خلا نسب كفاية رأس المال

تكمن مشكلة البحث في محاولة معرفة فيما إذا كان هناك تأثير لنسبة كفاية رأس المال في ربحية المصارف السورية وتحديد اتجاه هذا التأثير. كما تسعى الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان هناك نوع من العلاقة التنبؤية بين نسب كفاية رأس المال والربحية ضمن بيئة المصارف الخاصة السورية.

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية

- معرفة مدى تأثير نسب كفاية رأس المال في الربحية واتجاه هذا التأثير
- معرفة مدى إمكانية التنبؤ بنسب كفاية رأس المال من خلال معرفة الربحية
- معرفة مدى إمكانية التنبؤ بالربحية من خلال معرفة نسب كفاية رأس المال

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من تقديمه لإطار نظري مبسط لفكرة كفاية رأس المال لدى المصارف وتسليطه الضوء على مدى أهمية كفاية رأس المال لاستمرار المصارف وقدرتها على مواجهة الأزمات. كما ستساعد نتائج البحث إدارة المصارف والمستثمرون على معرفة مدى تأثير نسب كفاية رأس المال في الأداء المالي للمصارف وفيما إذا كان هناك تأثير متبادل بين الربحية ونسب كفاية رأس المال مما يُساعد على التنبؤ بنسب كفاية رأس المال من خلال معرفة الربحية أو العكس.

فرضيات البحث:

بغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته يُمكن صياغة الفرضيات

التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير لنسب كفاية رأس المال في الربحية

الفرضية الثانية: لا يُمكن التنبؤ بنسب كفاية رأس المال من خلال معرفة الربحية

الفرضية الثالثة: لا يُمكن التنبؤ بالربحية من خلال معرفة نسب كفاية رأس المال

المنهجية والمتغيرات:

تم تجميع المادة العلمية اللازمة للبحث من الدوريات المحكمة والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، كما تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف الخاصة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية للحصول على البيانات اللازمة لحساب المؤشرات الخاصة بمتغيرات البحث.

تم قياس ربحية المصارف من خلال العائد على حقوق الملكية (صافي الدخل على متوسط إجمالي حقوق الملكية) حيث يُشير هذا المقياس إلى العوائد على المساهمين من استثماراتهم في الشركة (حقوق الملكية) مقيمة بالقيمة الدفترية وبالتالي يُعبر هذا المقياس عن مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام أموال المساهمين (Islam & Nishiyama, 2016; San & Heng, 2013; Menicucci & Paolucci, 2016). تم أخذ متوسط إجمالي حقوق الملكية لمراعاة التغيرات التي يُمكن أن تطرأ على إجمالي حقوق الملكية خلال السنة (Kosmidou, Tanna, & Pasiouras, 2005; Batten & Vo, 2019). يُمكن التمييز فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال بين نسبة كفاية رأس المال بالمعنى التقليدي المُستخدم في الأدبيات المتعلقة بالمصارف (حاصل قسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول) وبين نسبة كفاية رأس المال المُستخدمة من قبل سلطات الإشراف والرقابة على المصارف والتي يُطلق عليها نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (Berger, Herring, & Szegö, 1995). تم في هذه الدراسة قياس نسبة كفاية رأس المال من خلال نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

تم أخذ مجموعة من المتغيرات الضابطة الداخلية وذلك بناء على الدراسات التي حاولت تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف. تشمل المتغيرات الضابطة على حجم المصرف (Ercegovac, Klinac, & Zdrilić, 2020; Kosmidou, Tanna, & Pasiouras, 2005; Menicucci & Paolucci, 2016) هيكل أو جودة الأصول (نسبة القروض إلى إجمالي الأصول) (Al-Homaidi, Almaqtari, Yahya, & Khaled, 2020; Staikouras & Wood, 2004; Almaqtari, Al-Homaidi,

(Tabash, & Farhan, 2019; Menicucci & Paolucci, 2016) ، السيولة مقاسة بالأصول السائلة إلى مجموع الودائع والتمويل قصير الأجل (Almaqtari, Al-Homaidi, Tabash, & Farhan, 2019; Islam & Nishiyama, 2016; San & Heng, 2013) والكفاءة التشغيلية مقاسة بنسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الدخل (Kumar & Bird, 2022; San & Heng, 2013). يتضمن الجدول رقم (1) متغيرات البحث، ترميزها وطريقة قياسها.

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة

أسم المتغير	ترميز المتغير	قياس المتغير
العائد على حقوق الملكية	ROE	صافي الدخل مقسوما على متوسط إجمالي الأصول
نسبة كفاية رأس المال	CR	إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول
هيكل الأصول	AS	نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الأصول
الكفاءة التشغيلية	EFF	نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الدخل
السيولة	LIQ	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الودائع والتمويل قصير الأجل
حجم المصرف	LNSIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

تم في البدء استخدام نموذج الانحدار البسيط بين الربحية ونسبة كفاية رأس المال ومن ثم إجراء انحدار متعدد بعد إدخال المتغيرات الضابطة وأُجري التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفق المعادلات التالية:

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 CR_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 CR_{it} + \beta_2 AS_{it} + \beta_3 EFF_{it} + \beta_4 LIQ_{it} + \beta_5 LNSIZE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

كما تم إجراء اختبار Granger Causality للعلاقة بين الربحية ونسبة كفاية رأس المال مع الأخذ بالاعتبار قيم المتغيرين لثلاث فترات سابقة (Berger A. , 1995). جرى استخدام برنامج Eviews 12 لتنفيذ الاختبارات الإحصائية والانحدار.

حدود البحث:

تتمثل الحدود المكانية للبحث في التطبيق على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتمثل الفترة الزمنية الممتدة من 2010 وحتى 2021 الحدود الزمانية للبحث.

عينة ومجتمع البحث:

تم تطبيق الدراسة على المصارف السورية الخاصة المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية والواردة في الجدول رقم (2) وذلك بعد استبعاد المصارف الإسلامية لاختلاف نموذج عملها عن المصارف التجارية التقليدية. جُمعت البيانات الخاصة بالدراسة بشكل يدوي من التقارير السنوية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية بحيث شملت الدراسة 11 مصرف خاص خلال الفترة من سنة 2010 حتى سنة 2021 بإجمالي 132 مُشاهدة.

الجدول رقم (2): المصارف السورية الخاصة

المصرف	تاريخ التأسيس
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2004
بنك سورية والمهجر	2004
البنك الدولي للتمويل والاستثمار	2004
بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقا)	2005
بنك بيبيلوس-سورية	2005
البنك العربي	2006
بنك سورية والخليج	2007
بنك الشرق	2008
بنك الأردن-سورية	2008
فرنسبنك سورية	2010
بنك قطر الوطني-سورية	2010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع سوق دمشق للأوراق المالية
الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الأدبيات السابقة التي تناولت نسبة كفاية رأس المال كأحد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف تبين وجود تناقض في النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات. وجدت بعض هذه الدراسات أن هناك تأثير معنوي موجب لكفاية رأس المال في ربحية المصارف (Naceur & Omran, (Kosmidou, et al., 2005) (Staikouras & Wood, 2004) 2011) (Garcia-Herrero, et al., 2009) (Surtikanti, et al., 2022) في حين توصلت دراسة (Al-Homaidi, et al., 2020) إلى أن نسبة كفاية رأس المال تؤثر سلبا في ربحية المصارف. لم تجد كل من دراسة (JREISAT & BAWAZIR, 2021) ودراسة (Almaqtari, et al., 2019) ودراسة (Ercegovac, et al., 2020) أي تأثير ذو دلالة لكفاية رأس المال في مؤشرات الربحية. يُمكن الإشارة ضمن هذا السياق إلى مجموعة من الدراسات التي

اختلفت ضمنها النتائج حول تأثير كفاية رأس المال باختلاف مقاييس الربحية المستخدمة. فقد توصلت دراسة (Batten & Vo, 2019) على سبيل المثال إلى أن معامل كفاية رأس المال كان موجب وذو دلالة عند قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول وهامش صافي الفوائد في حين كان هذا المعامل سالب وذو دلالة عند استخدام العائد على حقوق الملكية كمقياس للربحية. كما وجدت دراسة (Trujillo-Ponce, 2013) أن ربحية المصارف تتأثر بشكل إيجابي ذو دلالة بكفاية رأس المال عند قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول في حين كان تأثير كفاية رأس المال في الربحية سالب ذو دلالة عند استخدام العائد على حقوق الملكية. تضاربت النتائج أيضا ضمن دراسة (Islam و Nishiyama, 2016) حيث وجدت هذه الدراسة أن لكفاية رأس المال تأثير معنوي موجب في العائد على الأصول وتأثير معنوي سالب في العائد على حقوق الملكية دون أن تقدم الدراسة تبرير لهذا التضارب في النتائج. وجدت كذلك دراسة (San & Heng, 2013) أن الربحية تتأثر بكفاية رأس المال بشكل إيجابي ذو دلالة عند قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول ويصبح التأثير غير ذو دلالة عند قياس الربحية باستخدام العائد على حقوق الملكية أو هامش صافي الفوائد. توصلت أيضا دراسة (Solanki & Aggarwal, 2022) إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة لكفاية رأس المال عند قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول في حين يُصبح هذا التأثير موجب ومعنوي عند قياس الربحية باستخدام العائد على حقوق الملكية ولم تقدم الدراسة أي تبرير لتضارب النتائج. وجدت دراسة (Kumar & Bird, 2022) أيضا تضارب في دلالة واتجاه تأثير كفاية رأس المال في الربحية ولكن ليس بسبب اختلاف مقاييس الربحية وإنما عند مقارنة محددات الربحية بين الصين والهند حيث توصلت الدراسة إلى أن كفاية رأس المال هي من المحددات ذات التأثير المعنوي الموجب في الربحية في الهند بينما لم تجد الدراسة تأثير معنوي للكفاية على ربحية المصارف الصينية.

هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي ركزت فقط على عامل كفاية رأس المال وتأثيره في الربحية حيث استخدم (Berger 1995) في دراسته حول العلاقة التبادلية بين نسبة كفاية رأس المال والربحية أكثر من 80000 (مصرف-سنة) مُشاهدة من المصارف

التجارية الأمريكية خلال الفترة من 1983 وحتى 1989. تم إجراء انحدار لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية مقسومة على إجمالي الأصول) ومعدل العائد على حقوق الملكية مقابل ثلاث فجوات زمنية سابقة لكل من نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية مع وجود عدد من المتغيرات الضابطة. فحصت الدراسة ما يُطلق عليه granger causality للعلاقة التبادلية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية.¹ وجدت الدراسة إلى أن هناك علاقة تنبؤية موجبة بالاتجاهين وفسرت الدراسة العلاقة التنبؤية الموجبة من نسبة كفاية رأس المال العالية إلى الربحية من خلال تأثير نسبة كفاية رأس المال العالية في تخفيض معدلات الفائدة على الاقتراض بدون ضمانات في حين قدمت الدراسة فرضية احتجاز جزء من الأرباح (عدم توزيع كامل الأرباح) لتفسير العلاقة التنبؤية الموجبة من معدل العائد على حقوق الملكية إلى نسبة كفاية رأس المال. في متابعة لنهج دراسة (Berger A. , 1995) ولكن باستخدام قاعدة بيانات أكبر وخلال مدة زمنية أطول (بيانات عن 15000 مصرف أمريكي خلال مدة زمنية تجاوزت الثلاثين سنة وشملت على عدة دورات اقتصادية)، قامت دراسة (Obsorne, Fuertes, & Milne, 2012) أيضا بفحص العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والربحية وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة رأس المال والعائد على الأصول على المدى الطويل وإلى أن الانحرافات التي تحدث على المدى القصير عن نسبة رأس المال المُستهدف على المدى الطويل تؤثر على طبيعة الترافق حيث كان ارتباط نسبة رأس المال بعائد الأصول المستقبلي موجب إذا كانت نسبة رأس المال الفعلية أقل من نسبة رأس المال المُستهدف على المدى الطويل وسالب في حالة الفائض. فحصت دراسة أخرى (Oino, 2018) تأثير نسبة كفاية رأس المال الأساسي (رأس المال

¹ تُشير علاقة granger السببية إلى إمكانية التنبؤ بقيم أحد السلاسل الزمنية (أحد المتغيرات) باستخدام قيم سلسلة زمنية أخرى (متغير آخر) دون أن يعني ذلك وجود علاقة اقتصادية فعلية بين المتغيرين (Berger A. , 1995).

الأساسي مقسوما على إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر) في الأداء المالي للمصارف وذلك تطبيقاً على بيانات 4503 مصرف أوروبي خلال الفترة من 2001 وحتى 2015. وجدت الدراسة أن هناك ترافق سلبي بين نسبة كفاية رأس المال الأساسي والربحية مقاسة بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كان فحص تأثير نسبة كفاية رأس المال في كل من الخطر الائتماني (ممثلاً بجودة القروض) والكفاءة والربحية موضع اهتمام دراسة (Bitar, Pukthuanthong, & Walker, 2018) حيث قامت الدراسة بتحليل بيانات 1992 مصرف من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبينت الدراسة أن تزايد نسبة كفاية رأس المال تؤدي إلى زيادة ربحية المصارف. فسرت الدراسة هذه العلاقة الإيجابية من خلال فرضية أن زيادة رأس المال تُساهم في تحفيز المستثمرون (ملاك المصارف) على تشديد الرقابة على المدراء وبالتالي تقليل احتمال الإفلاس ويقلل من عدم تناظر المعلومات مما يُسهم في النهاية بتحسين أداء المصارف. قامت دراسة (Mendoza & Rivera, 2017) بفحص أثر كل من كفاية رأس المال والخطر الائتماني على ربحية 330 مصرف ريفي يعمل في الفيليبين وذلك خلال الفترة من 2009 حتى 2013. لم تستطع الدراسة إيجاد أثر واضح وذو دلالة لكفاية رأس المال في الربحية. تم تبرير عدم وجود تأثير واضح للكفاية في الربحية بالتأثير الأكبر للعوامل الخارجية (المخاطر المنهجية والأزمة المالية) في ربحية المصارف. إن تضارب النتائج في الدراسات السابقة حول وجود تأثير لكفاية رأس المال في الربحية وطبيعة هذا التأثير واختلاف هذه النتائج مع اختلاف المؤشرات المستخدمة لقياس الربحية أو مع اختلاف البيئات يُبرر القيام بأبحاث إضافية تتناول نسب كفاية رأس المال وتأثيرها المحتمل في الربحية وذلك بغرض تقديم أدلة تجريبية إضافية حول التأثير المحتمل لنسب كفاية رأس المال في الربحية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة من محاولة فهم طبيعة تأثير نسب كفاية رأس المال المختلفة في الربحية تطبيقاً على المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الدراسة النظرية:

يُعتبر القطاع المصرفي العنصر الأساسي في الأنظمة المالية لمعظم الاقتصاديات في العالم ولهذا القطاع تأثير كبير في النمو الاقتصادي من خلال دوره التقليدي في الوساطة بين المودعين والمقترضين (Mendoza & Rivera, 2017). واستمرار المصارف في تقديم الخدمات المالية يتطلب منها تحقيق الأرباح من ناحية والقدرة على مواجهة الأزمات والخسائر المحتملة للمخاطر من ناحية أخرى. تُمثل الربحية أحد الأهداف الرئيسية لإدارة المصرف حيث تستطيع المصارف الربحية تنويع أعمالها ومكافئة أصحاب المصالح المختلفين بطرق مختلفة، كما تتيح الأرباح للمصارف التحوط بفعالية ضد الآثار السلبية المحتملة للأزمات والمساهمة في استقرار النظام المالي ككل (Islam & Nishiyama, 2016). إن تحقيق الأرباح يُسهل أيضا على المصارف توفير رأس المال الكافي لتحمل الخسائر المرتبطة بالمخاطر المختلفة المعرضة لها المصارف، حيث يُمثل رأس المال الكافي، أو ما يُطلق عليه كفاية رأس المال، الدعامة الثانية لاستمرار المصارف واستقرار القطاع المصرفي. ركزت الأطر التنظيمية المختلفة التي تخضع لها المصارف بما في ذلك اتفاقيات لجنة بازل على ضرورة احتفاظ المصارف بحد أدنى من رأس المال يُحسب بناءً على مقدار التعرض للمخاطر وتقديرات الخسائر التي قد تنتج عن هذه المخاطر. عند الحديث عن أسباب احتفاظ المصارف بنسب معينة من رأس المال يتم التمييز عادة بين أسباب مرتبطة بالسوق وأسباب أخرى ناتجة من المتطلبات التنظيمية للقطاع المصرفي. يذكر (Drumond, 2009) أنه في غياب التنظيم ووجود سوق بدون عيوب فإن المصارف تحتفظ بتلك النسب من رأس المال التي تعظم قيمة المصرف، ولكن وجود عيوب في السوق دفع إلى تنظيم القطاع المصرفي ووضع متطلبات تنظيمية للاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال (نسبة كفاية رأس المال) وذلك بغرض تخفيض تكاليف أي ضائقة مالية قد يتعرض لها المصرف من خلال تخفيض الحاجة إلى موارد مالية إضافية ذات التكاليف المرتفعة الحصول أثناء الأزمات.

كما تساهم نسب رأس المال المرتفعة في تخفيض مشاكل تكاليف الوكالة بين ملاك المصرف (المساهمين) والدائنين (Drumond, 2009).

اختلفت الآراء حول سبب وجود تأثير لنسبة كفاية رأس المال في الربحية واتجاه هذه التأثير. ذكر Berger (1995) على سبيل المثال أن التأثير الإيجابي لنسبة كفاية رأس المال في الربحية قد يعود إلى أن زيادة نسبة كفاية رأس المال تساهم في تخفيض التكاليف المتوقعة للشدة المالية بما في ذلك تكاليف الإفلاس وبالتالي تؤدي إلى تخفيض مصاريف الفوائد على الاقتراض بدون ضمانات مما يؤدي في المحصلة إلى زيادة الربحية. وقد يكون سبب التأثير الإيجابي هو أن مدراء المصارف الذين لديهم ملكية بالمصرف قد يلجؤون في ظل ظروف عدم تناظر المعلومات لزيادة نسبة كفاية رأس المال وذلك لإرسال إشارات للسوق عن توقعاتهم الإيجابية بخصوص الأداء المستقبلي للمصرف (Berger A. , 1995). نوهت دراسات أخرى إلى أن النسبة العالية لكفاية رأس المال تُقلل الحاجة إلى التمويل الخارجي مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الرافعة المالية وبالتالي زيادة الجدارة الائتمانية للمصرف وهذا بدوره يخفض من تكاليف التمويل مما ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصارف (Islam & Nishiyama, 2016; San & Heng, 2013; Menicucci & Paolucci, 2016). أوردت دراسة (Obsorne, Fuertes, & Milne, 2012) أن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤدي إلى تخفيض مخاطر المصرف والتي ينتج عنها تخفيض العلاوة المطلوبة لتعويض المستثمرين عن تكاليف الإفلاس وهذا سينعكس إيجاباً على ربحية المصارف.

بالمقابل هناك من ينطلق من فرضية أن المخاطر العالية تترافق مع عوائد عالية وعلى اعتبار أن النسبة العالية لكفاية رأس المال ستؤدي إلى تخفيض المخاطر وبالتالي فإن النسب العالية لكفاية رأس المال ستؤدي إلى تخفيض العوائد أو الربحية (Islam & Nishiyama, 2016; Menicucci & Paolucci, 2016). كما يوجد من يفترض أن حقوق الملكية هي أكثر التزامات المصرف تكلفة من حيث العوائد المتوقعة من قبل المساهمين (Trujillo-Ponce, 2013). وقد يكون سبب التأثير السلبي للنسب العالية

لكفاية رأس المال في الربحية هو عيوب السوق والمزايا الضريبية للديون كما أورد
.Obsorne, Fuertes, & Milne (2012).

الإحصاءات الوصفية والاختبارات الإحصائية:

يُظهر الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث:

الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية

	ROE	CR	AS	EFR	LIQ	LNSIZE
Mean	0.240117	0.222411	0.239204	2.597589	1.263936	25.09192
Median	0.105467	0.157799	0.221188	0.531987	1.034571	25.01233
Maximum	1.445173	0.792268	0.601007	268.7818	4.883598	28.03729
Minimum	-	0.011950	0.018986	-	0.391888	22.94089
Std. Dev.	0.384969	0.182110	0.145166	23.35320	0.882953	0.952463

يُلاحظ أن متوسط العائد على حقوق الملكية بلغ 24.01% وأن متوسط كفاية رأس المال قد بلغ 22.24% مع انحراف معياري 38.49% و 18.21% على التوالي. يُلاحظ أيضاً النسبة العالية للسيولة حيث يزيد مجموع الأصول السائلة على ودائع الزبائن مما يُشير إلى ضعف في استثمار الأموال المتاحة. كما يُلاحظ أيضاً النسبة العالية جداً للمصارف التشغيلية إلى إجمالي الدخل.

تُشير مصفوفة الارتباط الواردة في الجدول رقم (4) ومعامل تضخم التباين VIF الوارد في الجدول رقم (5) إلى عدم وجود ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (4): مصفوفة الارتباط

	ROE	CR	AS	EFR	LIQ	LNSIZE
ROE	1.000000					
CR	0.253645	1.000000				
AS	-0.281868	-0.429968	1.000000			
EFR	-0.295986	-0.109058	-0.049848	1.000000		
LIQ	0.267287	0.832091	-0.612762	-0.031155	1.000000	
LNSIZE	0.526138	0.070659	-0.525441	-0.056832	0.270418	1.000000

الجدول رقم (5): مُعامل تضخم التباين

Variable	Centered VIF
ROE	3.659338
CR	2.097958
AS	1.048939
EFR	4.510552
LIQ	1.500236
LNSIZE	3.659338

كما تبين عند إجراء اختبار Breusch-Pagan-Godfrey والذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (6) أن تباين الخطأ متجانس.

Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity (6) الجدول رقم

F-statistic	1.122367	Prob. F(5,126)	0.3519
Obs*R-squared	5.628386	Prob. Chi-Square(5)	0.3441
Scaled explained SS	7.935641	Prob. Chi-Square(5)	0.1598

نتائج نماذج الانحدار:

يتبين من الجدول رقم (7) والذي يتضمن نتائج الانحدار البسيط أن نموذج الانحدار معنوي وأن مُعامل كفاية رأس المال موجب ومعنوي إلا أن نسبة التباين المفسر في المتغير التابع كانت منخفضة ($R^2=6.43\%$). يُلاحظ من الجدول رقم (8) أن نسبة التباين المفسر في المتغير التابع قد ازدادت بشكل ملحوظ عند إضافة المتغيرات الضابطة مع بقاء مُعامل كفاية رأس المال موجب ومعنوي. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Bitar, Pukthuanthong, & Walker, 2018; Osborne, Fuertes, & Milne, 2012; Kosmidou, Tanna, & Pasiouras, 2005; Surtikanti, Saepudin, Arizona, & Anggadini, 2022; Menicucci & Paolucci, 2016).

الجدول رقم (7): نتائج الانحدار البسيط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.536190	0.179341	2.989771	0.0033
C	0.120862	0.051474	2.348014	0.0204
R-squared	0.064336	Mean dependent var	0.240117	
Adjusted R-squared	0.057138	S.D. dependent var	0.384969	
S.E. of regression	0.373809	Akaike info criterion	0.884892	
Sum squared resid	18.16532	Schwarz criterion	0.928571	
Log likelihood	-56.40290	Hannan-Quinn criter.	0.902642	
F-statistic	8.938730	Durbin-Watson stat	0.621463	
Prob(F-statistic)	0.003340			

الجدول رقم (8): نتائج الانحدار المتعدد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.632692	0.281224	2.249781	0.0262
AS	0.173661	0.267127	0.650104	0.5168
EFR	-0.003820	0.001174	-3.253438	0.0015
LIQ	-0.042876	0.064396	-0.665819	0.5067
LNSIZE	0.223441	0.034428	6.490024	0.0000
C	-5.484588	0.902226	-6.078953	0.0000
R-squared	0.390620	Mean dependent var	0.240117	
Adjusted R-squared	0.366438	S.D. dependent var	0.384969	
S.E. of regression	0.306422	Akaike info criterion	0.516684	
Sum squared resid	11.83072	Schwarz criterion	0.647720	
Log likelihood	-28.10113	Hannan-Quinn criter.	0.569931	
F-statistic	16.15351	Durbin-Watson stat	0.719834	
Prob(F-statistic)	0.000000			

بحسب دراسة (Berger A. , 1995) فإن الدراسات التي تفحص العلاقة بين المتغيرات وتأخذ قيم المتغيرات من نفس الفترة الزمنية تفترض ضمنا أن السوق كامل مع وجود تناظر (أو تماثل) للمعلومات. إن التخفيف من هذه الفرضيات من خلال الأخذ بعين الاعتبار قيم المتغيرات من فترات زمنية سابقة يسمح بزيادة نسبة رأس المال من خلال احتجاز جزء من الأرباح وعدم توزيعها بالكامل ويسمح أيضا بزيادة الأرباح المتوقعة من خلال زيادة نسبة رأس المال لأن زيادة نسبة رأس المال ستؤدي إلى تخفيض تكاليف الشدة المالية بما في ذلك الإفلاس (Berger A. , 1995). كما أن وجود عدم تناظر المعلومات قد يعني أن المدراء يُمكن أن يزيدوا نسبة كفاية رأس المال لإرسال إشارات للسوق بالتوقعات حول أداء مالي أفضل (Berger A. , 1995). ولذلك واعتمادا على دراسة (Berger A. , 1995) تم إجراء اختبار Granger Causality ثنائي الاتجاه للعلاقة بين نسبة كفاية رأس المال والربحية. كما يتضح من الجدول رقم (9) فإن اتجاه السببية هو من كفاية رأس المال إلى الربحية (لايُمكن قبول فرضية العدم). لا بد من التنويه مرة أخرى إلى أن اختبار Granger Causality لا يشير إلى وجود علاقة سببية بالمعنى الاقتصادي وإنما يشير إلى إمكانية التنبؤ بقيمة أحد المتغيرات بناء على قيم الفترات السابقة لمتغير آخر.

الجدول رقم (9): نتائج اختبار Granger Causality

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/24/23 Time: 16:08			
Sample: 1 132			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ROE does not Granger Cause CR	129	1.55869	0.2029
CR does not Granger Cause ROE		4.44967	0.0053

للتحقق من صحة النتائج التي تم توصل إليها تم إعادة إجراء الاختبارات السابقة والانحدار ولكن مع استخدام العائد على الأصول كمقياس للربحية بدلا من العائد على حقوق الملكية. تشابهت النتائج التي تم التوصل إليها من حيث معنوية وإيجابية مُعامل كفاية رأس المال ولكن لم يُشير اختبار Granger Causality إلى وجود علاقة سببية بين الربحية ونسبة كفاية رأس المال وذلك في الاتجاهين.

الاستنتاجات:

تحققت الدراسة من تأثير نسبة كفاية رأس المال في ربحية المصارف السورية وذلك باستخدام بيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف المُدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من 2010 وحتى 2021. من خلال إجراء الانحدار البسيط والانحدار المتعدد والتقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى توصلت الدراسة إلى أن نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل معنوي وموجب في ربحية المصارف، كما تبين من إجراء اختبار Granger أنه يُمكن التنبؤ بقيم الربحية بالاعتماد على نسب كفاية رأس المال.

التوصيات:

يتوجب على المصارف السورية في ظل الظروف الحالية تعزيز كفاية رأس المال مما قد يُسهم في تعزيز ثقة المودعين بالمصارف ويؤثر بشكل إيجابي في ربحية المصارف. كما يُمكن للمستثمرين من خلال الرقابة على نسب كفاية رأس المال معرفة مدى قدرة المصرف على مواجهة الأزمات المالية والتنبؤ بربحية المصارف وبالتالي مدى إمكانية الاستثمار أو استمرار الاستثمار في المصارف. يُظهر البحث أيضا مدى أهمية كفاية رأس المال وضرورة قيام الباحثون بدراسة التأثيرات المحتملة للمستويات المختلفة لنسب كفاية رأس المال في المؤشرات المختلفة لأداء المصارف. كما يتوجب دراسة تكاليف رأس المال بالنسبة للمصارف ومقارنة تلك التكاليف بالمنافع المرتقبة من الاحتفاظ بمستويات مختلفة من رأس المال.

قائمة المراجع

- Al-Homaidi, E., Almaqtari, F., Yahya, A., & Khaled, A. (2020). Internal and external determinants of listed commercial banks profitability in India: dynamic GMM approach. *International Journal of Monetary Economics and Finance*, 13(1), 34-67.
- Almaqtari, F., Al-Homaidi, E., Tabash, M., & Farhan, N. (2019). The determinants of profitability of Indian commercial banks: A panel data approach. *International Journal of Finance & Economics*, 24(1), 168-185.
- Batten, J., & Vo, X. (2019). Determinants of bank profitability-Evidence from Vietnam. *Emerging Markets Finance and Trade*, 55(6), 1417-1428.
- Berger, A. (1995). The relationship between capital and earnings in banking. *Journal of money, credit and Banking*, 27(2), 432-456.
- Berger, A., Herring, R., & Szegö, G. (1995). The rule of capital in financial institutions. *Journal of Banking & Finance*, 19(3-4), 393-430.
- Bitar, M., Pukthuanthong, K., & Walker, T. (2018). The effect of capital ratios on the risk, efficiency and profitability of banks: Evidence from OECD countries. *Journal of international financial Markets, Institutions and Money*, 53, 227-262.
- Drumond, I. (2009). Bank capital requirements, business cycle fluctuations and the Basel accords: a synthesis. *Journal of Economic Surveys*, 35(5), 798-830.
- Ercegovac, R., Klinac, I., & Zdrilić, I. (2020). Bank specific determinants of EU banks profitability after 2007 financial crisis. *Management: Journal of Contemporary Management Issues*, 25(1), 89-102.
- ESCWA. (2020). *Syria at war: Eight years on*. Beirut, Lebanon: ESCWA, United Nation.

- Francis, W., & Osborne, M. (2010). On the behavior and determinants of risk-based capital ratios: revisiting the evidence from UK banking institutions. *International Review of Finance*, 10(4), 485-518.
- Garcia-Herrero, A., Gavilá, S., & Santabárbara, D. (2009). What explains the low profitability of Chinese banks? *Journal of Banking & Finance*, 33(11), 2080-2092.
- Gobat, J., & Kostial, M. (2016). *Syria's conflict economy*. International Monetary Fund.
- Islam, M., & Nishiyama, S.-I. (2016). The determinants of bank profitability: dynamic panel evidence from South Asian countries. *Journal of Applied Finance and Banking*, 6(3), 77.
- JREISAT, A., & BAWAZIR, H. (2021). Determinants of banks profitability in the Middle East and North Africa Region. *The Journal of Asian Finance*, 8(6), 701-711.
- Kosmidou, K., Tanna, S., & Pasiouras, F. (2005). Determinants of profitability of domestic UK commercial banks: panel evidence from the period 1995-2002. In *Money Macro and Finance (MME) research group conference*, 45, 1-27.
- Kumar, V., & Bird, R. (2022). Factors influencing the profitability of banks in India and China. *Applied Economics Letters*, 29(5), 371-375.
- Mendoza, R., & Rivera, J. (2017). The effect of credit risk and capital adequacy on the profitability of rural banks in the Philippines. *Scientific Annals of Economics and Business*, 64(1), 83-96.
- Menicucci, E., & Paolucci, G. (2016). The determinants of bank profitability: empirical evidence from European banking sector. *Journal of financial reporting and Accounting*, 14(1), 86-115.
- Naceur, S., & Omran, M. (2011). The effects of bank regulations, competition, and financial reforms on banks performance. *Emerging markets review*, 12(1), 1-20.

- Obsorne, M., Fuertes, A., & Milne, A. (2012). Capital and profitability in banking: Evidence from US banks. *3rd Emerging Scholars in Banking and Finance Conference*, 1-54.
- Oino, I. (2018). Impact of regulatory capital on European banks financial performance: A review of post global financial crisis. *Research in Internantional Business and Finance*, 44, 309-318.
- San, O., & Heng, T. (2013). Factors affecting the profitability of Malaysian commercial banks. *African Journal of Business Management*, 7(8), 649-660.
- Solanki, H., & Aggarwal, J. (2022). Impact of Bank Specific Variables on Financial Performance of Private Sector Banks in India. *RESEARCH REVIEW International Journal of Multidisciplinary*, 7(1), 70-81.
- Staikouras, C., & Wood, G. (2004). The determinants of European bank profitability. *International Business & Economics Research Journal (IBER)*, 3(6).
- Surtikanti, S., Saepudin, A., Arizona, Y., & Anggadini, S. (2022). The Influence of Capital Adequacy Ratio (CAR) and Net Interest Margin (NIM) on profitability (Survey on Foreign Exchange Commercial Banks Listed in Indonesia Stock Exchange the Year 2011-2015). *Indonesia Journal of Economics, Socail, and Humanities*, 4(2), 111-122.
- Trujillo-Ponce, A. (2013). What determines the profitability of banks? Evidence from Spain. *Accounting & Finance*, 53(2), 561-586.